

المقاربة السوسيو- جغرافية للجريمة

د. قلاب دبيح نوال

معهد تسيير التقنيات الحضرية
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

الملخص:

إن دراسة ظاهرة الجريمة تميل إلى الأخذ بالاتجاه المابين فرعي في البحث عن علة السلوك الإجرامي، فهذه المقاربة قائمة على أن المشكلات الاجتماعية لها روابط تربطها بمختلف جوانب الحياة من النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية، يعود غياب العضوية السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة إلى جملة من الصعوبات المنهجية والحساسيات التي تفرضها ظاهرة الجريمة، إزاء هذا لا يمكن التنازل لأهمية الدراسات السيكولوجية أو علم الإجرام التي أجريت في هذا المجال والتي تختلف منهجيا وغائيا إلى حد كبير عن الدراسات السوسيو جغرافية التي تقتضي مواجهة الواقع الاجتماعي والحفر في تضاريسه بجرأة أكبر، لاستخلاص صورة واضحة لا لبس فيها أو غموض، يخلص هذا المقال إلى اقتناع عميق مفاده أن دراسة ظاهرة الجريمة تميل إلى الأخذ بالاتجاه المابين فرعي في البحث عن علة السلوك الإجرامي، فهذه المقاربة قائمة على أن المشكلات الاجتماعية لها روابط تربطها بمختلف جوانب الحياة من النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية.

Résumé :

Le présent article tente de montrer qu'il serait judicieux d'aborder l'étude du crime dans le cadre d'une approche pluridisciplinaire en prenant en considération les aspects sociogéographique souvent négligés par les études sociologiques s'intéressant à ce thème.

Il est à constater, en effet que les chercheurs se sont diversement penchés sur l'examen du fait criminel souvent dans des optiques psychologiques, sociologique et criminologique considérées comme seules approches légitimes et capables de permettre d'élucider cet épineux et complexe problème et écartant ainsi la possibilité de l'étudier selon une vision sociogéographique. L'absence de cette dernière semble résulter à la fois de certains obstacles méthodologiques et aussi des susceptibilités engendrés par la nature du phénomène du crime lui-même.

Sans prétendre minimiser l'importance des visions psychologiques et criminologiques, nous proposons pour étudier ce phénomène, de privilégier une approche sociologique qui permettra de prendre en compte tous les aspects de la réalité sociale dont justement les aspects géographiques et cela afin d'en constituer l'idée la plus claire et la plus complète possible.

Il demeure entendu que cette étude ne prétend nullement donner des recettes préétablies sur ce que pourrait être l'étude théorique et empirique de comportement criminel mais plutôt, de proposer une manière d'aborder certains de ses aspects.

مقدمة:

يهدف هذا المقال إلى توضيح أنه يستحب دراسة ظاهرة الجريمة في ظل مقارنة مابين فرعية (بيئية)، بأخذ الأبعاد السوسيو-جغرافية للجريمة في الحسبان، علما بأن التحليل الجغرافي لم يحظ باهتمام الدراسات السوسيوولوجية لظاهرة الجريمة.

تقع بحوث الجريمة غالبا إما في مجال الدراسات السيكولوجية أو السوسيوولوجية أو علم الإجرام، وهي مباحث ومداخل مشروعة، ولكن هناك غياب للدراسات السوسيوجغرافية للظاهرة بسبب الصعوبات المنهجية حساسية الظاهرة، فهي تقتضي موجهة الواقع الاجتماعي والحفر في تضاريسه بجرأة أكبر لاستخلاص صورة واضحة.

ولا تدعي هذه الدراسة تقديم وصفات جاهزة لما يمكن أن تكون عليه دراسة الجريمة نظريا وتطبيقيا، بقدر ما تسعى إلى مقارنة بعض الجوانب منهجيا، وبالتالي فهي تركز فقط على تقارب ثلاث مجالات أساسية هي: الجغرافية، علم الاجتماع، الجريمة، وفي محاولة منا لوضع تأصيل نظري لموضوع المقارنة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة صممت هيكله البحث، وسننتهي بمبادئ أربعة، يتم طرحها تباعا.

أولا: ماهية الجغرافيا:

يشير القاموس الفلسفي إلى أن الجغرافيا هي، في الأساس، دراسة الجوانب الطبيعية لسطح الأرض⁽¹⁾، غير أن هذا التعريف يفتقد للنظرة الشمولية، فمنذ تطور العلم الحديث اقتنع الجغرافيون أن مجال تخصصهم ليس أداة لجمع المعلومات فحسب، فلم تعد تقتصر الجغرافيا المعاصرة على دراسة الأرض من حيث كونها وطن الإنسان، فهي لا تهمل الجانب الإنساني قط، فهي تدرس "دراسة الخصائص الفيزيائية للأرض، والعلاقات المتبادلة بين هذه الخصائص وبي طبيعة وتوزيع النباتات والحياة الحيوانية، وما تنطوي عليه من نماذج الإسكان البشري وتوافق الإنسان مع بيئته الطبيعية"⁽²⁾.

ضمن السياق ذاته، نشير أن الجغرافيا متعددة النواحي والأطراف، فإذا انصبحت على دراسة النشاط الاقتصادي كانت جغرافيا اقتصادية، وإن درست المؤثرات والتطورات السياسية وتفاعل العامل الجغرافي كانت جغرافيا سياسية، وعندما تدرس المجتمع وعلاقته بالبيئة تكون جغرافيا اجتماعية، وهي بهذا وثيقة الصلة بدراسات كثيرة من بينها الجريمة التي تولدت عنه جغرافية الجريمة.

ويعطي الباحثون الجغرافيون للجغرافيا الاجتماعية جانبا هاما من أبحاثهم، مما ساعد على توغل هذا التخصص إلى بعض الدراسات السوسيوولوجية، واستقر في وعي بعض الباحثين بوصفه جزءا جوهريا وضروريا وسندا قويا للجانب التحليلي التفسيري.

بعد هذا الاستطرد أجد من المفيد كشف الغطاء عن تعرف الجغرافيا الاجتماعية، وسنعرض عدة تعريفات ونستكمل النقص فيها حتى ننتهي إلى توضيح نظمنا بموضوعيته.

1- الجغرافيا هي: "علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية"⁽³⁾ يكشف هذا التعريف أن الجغرافيا الاجتماعية تهتم بدراسة أسلوب حياة الإنسان في مجل الطبيعي والنشاط البشري الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على إمكانيات البيئة.

2- الجغرافيا الاجتماعية: "تدرس التجمعات البشرية في بيئتها الطبيعية"⁽⁴⁾، دراسة الإنسان بوصفه عضوا في جماعات بشرية بسيطة أو معقدة حرفية أو مصنعة ولا ريب أن الدراسة تعتمد اعتمادا كبيرا على علاقة تلك الجماعات بالبيئات، ومقار استجابتها لها أو تأثيرها فيها.

3- الجغرافيا الاجتماعية: "تدرس التجمعات البشرية في بيئتها الطبيعية"⁽⁵⁾، تبعا لهذا التعريف فإن مجال الجغرافيا الاجتماعية يركز على دراسة نتائج أثر البيئة الطبيعية في الإنسان، وأثر الإنسان في البيئة الاجتماعية.

مما سبق أخلص للقول أن الجغرافيا الاجتماعية تدرس توزيع المجتمعات الإنسانية على سطح الأرض وكثافتهم وهجراتهم وال عمران البشري في القرى والمدن وأساليب استغلال هذه المجتمعات للبيئة وتأثرهم بها.

بعد أن فرغت من استجلاء بعض تعريفات الجغرافيا الاجتماعية، علي أن أوضح أنه حدث مزيد من التطور في النظرية الجغرافية المتعلقة بالتركيب الداخلي للمدن بعد الثورة الكمية الإحصائية، فعلى أساس دراسة علماء الاجتماع وبخاصة "شيفسكي"، وبل أدخل بريان بيرى وتلاميذه في الجغرافيا فكرة أساس تحليل عوامل العلاقات البيئية، واستخدمت فيها أساسا وسيلة اختصار البيانات الإحصائية وتطبيقها على الكثير من خواص سكان الحضر الاجتماعية والاقتصادية والتخطيطي والعرفية والمهنية وغيرها، وبموجب هذه لتقنية تنكشف بذلك أوجه التشابه في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والوظيفية وغيرها، ونظرا لاعتماد هذا العمل على تحليل البيانات على الحقائق الواقعية، فإن تحليل العلاقات البيئية قد إطارا مقارنا وتحليلا أكثر واقعية للظاهرة الاجتماعية المدروسة انطلاقا من مجالها.⁽⁶⁾

يبدو إذن أن الجغرافيا الاجتماعية تفر بوجود تفاعل مستمر بين الثقافة والبيئة الجغرافية، فضلا عن أن الاختلافات بين المجتمعات البشرية ترجع بصفة أساسية إلى الاختلافات في البيئة الجغرافية، كما أن الثقافة والظواهر الاجتماعية تفسر في ضوء العوامل الجغرافية كالمناخ وسقوط الأمطار والتربة والمواد المعدنية.

إزاء هذه الإماعة يمكن استعراض واستجلاء بعض اهتمامات الجغرافيا الاجتماعية والمتمثلة في المجالات التالية:

- كل ما يتصل بالمجتمع من نواحي نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية وانماط سلوكه وحياته.

- توزيع الظواهر وتعليل هذه التوزيعات، وبعد ذلك ربط العلاقات بين ظاهرة جغرافية معينة وأخرى.
- دراسة كل مكونات البيئة الإنسانية سواء كانت هذه المكونات مادية أو معنوية، وهذا معناه أن دراسة الأديان والفكر الفلسفي ليست خارجة عن نطاق الدراسة الجغرافية الاجتماعية.
- تدرس الجغرافيا الاجتماعية المجتمع في الإقليم أو أي مكان معين، فتمزج بذلك الدراسة الوظيفية الإقليمية والناحية الاجتماعية.
- تدرس أسباب اختلاف الأنماط الاجتماعية أو النظم المنتشرة في العالم، ثم العمل على إيجاد أكبر عدد من العلاقات بين هذه النظم، وذلك لأن الجغرافي الاجتماعي يركز على المكان والمجتمع معا، كما يعطي لكل العوامل الموجودة في المجتمع أهمية، بسبب أن المجتمع لا يتأثر بالعوامل الاجتماعية فحسب، بحيث أن المنطقة التي يتواجد فيها لها تأثير بالنسبة للمجتمع.⁽⁷⁾

ثانيا: جغرافية الجريمة ومركزاتها.

كشف المتابعة الرصينة لأصول تشكيل مفهوم جغرافية الجريمة أن مصطلح الثقافات الفرعية SubCulture أصبح متداولاً خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بين علماء الاجتماع، ويهتم الجغرافيون المتخصصون في الجغرافية الاجتماعية بنظرية الثقافة الفرعية لأنها تربط سلوك الإجرامي ضمن إطار البيئة، ويبدو أن التغيرات والتطورات التي طرأت على المجتمعات المعرفية الأساسية التي ينطلق منها العلماء، والتي توجه تساؤلاتهم الفكرية وهو التطور الذي أدى إلى إنبثاق جغرافيا الجريمة كفرع من الجغرافية الاجتماعية.

ومن يتأمل بعمق في مفهوم جغرافية الجريمة يكشف أنه مرآة تعكس لنا واقعا محليا يمكن خلاله التنبؤ بعدد من المؤشرات في المجتمع، والتي تكشف لنا التفاوت الاجتماعي، والبطالة، وتدهور المساكن، واللامساواة التي نستدل منها على وضع القوى الاجتماعية والإدارية في المجتمع، فالتحليل المكاني للجريمة لا نحلله من واقع منفصل عن القوى الاجتماعية والسياسية التي تشكل جزء من المحتوى المكاني لاستخدام الأرض.⁽⁸⁾

ويشير تعريف جغرافية الجريمة إلى أنها موضوع فرعي Sub Discipline من علمك الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومادلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا أخذا في الاعتبار دائما البعد المكاني، والإحساس بالمكان يعني النظر إليه على أنه أكثر من نقطة على الخريطة أو مجرد موقع، وإنما يحيط بالمكان من خصائص مادية وثقافية واجتماعية، وتعتمد الدراسات في جغرافية الجريمة على المقاربة الكارتوغرافية التي تركز على التمثيل الكارتوغرافي للظاهرة الإجرامية، اعتمادا على تحليلات إحصائية.⁽⁹⁾

بتوضيح أكثر أصبحت جغرافية الجريمة تتناول دراسة الأنماط المكانية للظاهرة في لحيز الجغرافي، ودراسة العمليات المكانية بكافة وجوها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم ربط احتياجات المجتمع بإصلاح البيئة المحلية التي يتواجد ويعيش فيها مرتكبو الجرائم، وهي دراسة تنبؤية تسهم في فهم المشكلات الاجتماعية والحضرية، فتصبح بذلك وسيلة إرشادية توجيهية، تبرز إيداع الجغرافي في دراسة البيئة المحلية كحصيلة مكانية للنظام الاجتماعي، لتساعد بوضع السياسات الأمنية والجنائية والتنمية.

إذن تبحث جغرافية الجريمة في المشكلات الاجتماعية المتفاقمة والتخفيف من حدتها، ويبدو أن لهذه المقاربة الأثر المحمود في توجيه البحوث عن طريق التعرف على الأبعاد التحليلية التالية:

- 1- تطوير فهم العنف بوصفه ظاهرة جغرافية.
- 2- التركيز على الجوانب الإنسانية والسلوكية والسيكولوجية، ودمج هذه الجوانب مع الأبعاد المكانية.
- 3- دراسة الأنماط المكانية للظاهرة في الحيز الجغرافي.
- 4- دراسة العمليات المكانية بكافة وجوها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم ربط احتياجات المجتمع بإصلاح البيئة المحلية التي يتواجد ويعيش فيها مرتكبو الجرائم، وهي دراسة تنبؤية تسهم في فهم المشكلات الاجتماعية والحضرية.
- 5- وسيلة إرشادية توجيهية تساعد في وضع السياسات الأمنية والجنائية والتنمية.⁽¹⁰⁾
- 6- أنه يحدد لنا مكان الجريمة أو موقع المشكلة.
- 7- التبصر في معدلات الجريمة مما يلقي الضوء على أهمية المؤشرات الاجتماعية التي يتمتع بها المجتمع وتدل على مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي في المجتمع.
- 8- تسهم بعض المؤشرات في فهم أفضل للتعميمات المكانية وللنماذج المستنتجة منها، فتوزيع معدلات الجريمة في قلب أو داخل المدن أو على أطرافها وتوزيع معدلات الفر، الثروة والكثافة السكانية المرتفعة والمنخفضة، ونوع الإسكان...
- 9- كشف توزيع الجريمة ما بين الأقاليم الجغرافية ومن ثم فحص معمق الأماكن مسرح الجريمة انطلاقا من معيشة سكان تلك المناطق وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، ومشكلاتهم الاقتصادية.
- 10- الاستبصار في خصائص مسرح الجريمة المرفولوجية، وبخاصة في المدن مثل خطتها، وشبكة شوارعها ومادة بناء مساكنها، نمط المساكن المسمى بالشعبيات المشيد من طبق واحد، وتعدد منافذه، ووجده في أطراف المدينة، يكون

عرضة للجريمة أكثر من غيره من الأماكن، شبكة الشوارع وتلاصق مبانيها، ووجود كثير من المنافذ والسراديب السرية تسهل هروب المجرمين.⁽¹¹⁾

11- المكان ليس كيانا ماديا فقط، ويصعب النظر إليه كذلك، إذ أنه مكان للقيم والعادات والأنشطة التي يصعب علينا النظر إليها منفردة بعضها عن بعض، وبناء عليه فمسرح الجريمة يتباين من مكان إلى آخر بحكم مؤثرات طبيعية جغرافية وديموجرافي واقتصادية وحضارية... الخ، وهذه تؤثر في تباين معدلا الجريمة.⁽¹²⁾

12- أن جغرافية الجريمة لم تكن بمعزل عن علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم الجريمة، واهم ما يميز التحليل الجغرافي عنها جميعا، التركيز على البعد المكاني الذي يتفاعل من دون شك مع بقية الأبعاد البيئية والاجتماعية، وبدأ الجغرافيون يحاولون تأكيد ذلك البعد، فدرس بعضهم كيف يستجيب السكان للخوف من الجريمة، وكيف يتباين ذلك الخوف مكانيا، وهو مجال لم تلمسه العلوم الأخرى بالدقة التي تناولته به الجغرافيا، وترجم الجغرافيون ذلك الخوف إلى توزيع مكاني موقع على خرائط عرفت باسم خرائط أسطح الخوف التي توضح الأماكن التي يخشاها الناس تبعا لشهرتها في الجريمة والتي تتباين من منطقة إلى أخرى.⁽¹³⁾

ثالثا: نموذج للمنظور السوسيوجغرافي في دراسة الجريمة.

إن الإسهام الحقيقي للمنظور السوسيوجغرافي للجريمة والعنف هو تطوير فهم العنف بوصفه ظاهرة سوسيوولوجية جغرافية، فالتمثيل الكارتوجرافي يمثل المدخل الأساسي في هذا النوع من الدراسات الذي يعتمد كذلك على تحليل البيانات الإحصائية، يبدو إذن أن الاستعانة بهذه المقاربة في دراسة الإرهاب كشكل من أشكال الجريمة المنظمة يمثل خطوة نحو فهم واستيعاب هذه الظاهرة موضوعيا.

ثمة عدة دراسات عالجت ظاهرة الإرهاب في الجزائر من زوايا مختلفة نذكر منها دراسة المؤسسة العسكرية الجزائرية ودراسة مصالح الأمن وبمبحث حول الخلفية الاجتماعية والسيكولوجية للجماعات الإرهابية الجزائرية ودراسة حول نشأة الإسلاموية الجزائرية وخلفيتها التاريخية، فلنحاول عرض اهم الأفكار التي خلصت إليها.

* بخصوص دراسة المؤسسة العسكرية الجزائرية حول أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر.⁽¹⁴⁾

تبين أن بروز ظاهرة الإرهاب في الجزائر تعود إلى ظهور الإسلاموية الراديكالية والفتاوى المتطرفة حوالي 1600 جزائري من مراكز التدريب بأفغانستان لتدعيم الجيش الإسلامي للإنقاذ ضد السلطة.

* أما دراسة مصالح الأمن حول أصول الأفغان الجزائريين⁽¹⁵⁾، خلصت إلى أن هناك عوامل عديدة ساهمت في توجه الشباب الجزائري نحو أفغانستان للجهاد ضد الاجتياح السوفياتي مثل تأثير معنى الجهاد وسلطته على نفوس المؤمنين والظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، وكذلك تنامي البطالة وسط فئة الشباب وإثر عودة هذه الفئة إلى الجزائر شكلت الدعم البشري الرئيسي للجماعات الإرهابية في الجزائر.

* وفي دراسة للخلفية الاجتماعية والسيكولوجية للجماعات الإرهابية الجزائرية⁽¹⁶⁾، تبين أن أغلبية أعضاء الجماعات هم ن الشباب، الذكور، العزاب، ومن البطالين ذوي المستويات التعليمية الدنيا.

* كشفت دراسة حول نشأة الإسلاموية الجزائرية وخلفيتها التاريخية⁽¹⁷⁾ أن الإسلاموية في الجزائر تستمد جذورها من السنوات الأولى من الاستقلال بفضل المتعاونين من الشرق الأوسط التي استعانت بهم السلطة كان أغلبيتهم مناضلين في الحركة الإسلاموية، ونشاط بعض الأئمة المعارضين للتوجهات الاشتراكية للنظام، وجمعيات الأحياء والمساجد التي كانت بمثابة قاعدة للحركة الإسلامية، كما أن توقيف المسار الانتخابي أدى إلى تعزيز الأطروحات الراديكالية المؤيدة لإقامة الجمهورية الإسلامية.

من خلال عرضنا لأهم الدراسات حول ظاهرة الإرهاب في الجزائر يلاحظ:

- أنها مختلفة المشارب.

- أن أي من تلك الدراسات لم تستطع أن تضع أسبابا مقنعة تؤكد صحة تفسيرها لأسباب الإرهاب، بل قد تعرضت كل واحدة منها أحيانا إلى انتقادات من الاتجاهات الأخرى.

- أن مؤشرات عوامل الإرهاب المعروضة تكاد تخلوا أو تحمل البيانات الخاصة بمواضع العمليات الإرهابية بشكل تفصيلي، وأيضا بمواقعها التي يمكن أن تثري فهمنا الشمولي لظاهرة الإرهاب، ومن ثم تسهم في التحكم فيه.

إذا دلفت أكثر عمقا أجد أن إسقاط مرتكزات جغرافية الجريمة على ظاهرة الإرهاب تكشف أهم المحركات الأولية لتلك الظاهرة، كيف ذلك؟

أشارت الدراسات التي أجرتها المؤسسة العسكرية الجزائرية أن الجماعات الإرهابية في الجزائر مصدرها الولايات التالية: عين الدفلة، الشلف، البليدة، معسكر، سيدي بلعباس، جيجل، باتنة، تبسة، غليزان، المدية وتيسمسيلت⁽¹⁸⁾، يعني هذا أن تلك الولايات تشكل النقاط الساخنة.

وهذا ما تبينه الخريطة الكارتوغرافية التالية:



وبتبني الوسيلة الكارتوغرافية وفحص خرائط الفقر المستقاة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2001 يمكن كشف خصائص مسرح ظاهرة الإرهاب أو مناطق الإرهاب الساخنة، ومعرفة صفاتها المورفولوجية المتمثلة فيما يلي:

1- خصائص مسرح ظاهرة الإرهاب من منظور خرائط الفقر:

من خلال فحص خرائط الفقر يلاحظ:

- أن نسبة (27.3) من البلديات مسها الفقر أي أكثر بقليل من ربع بلديات الوطن.
- أغلب البلديات الأكثر فقرا (حوالي 90% منها) تقع بالدرجة الأولى في ولاية: المدية، الشلف، عين الدفلة⁽¹⁹⁾.
- إن النقاط الساخنة أو الولايات التي اعتبرتها المؤسسة العسكرية مصدرا للإرهاب تقع ضمنها البلديات الأكثر فقرا أو على حافته.

2- خصائص مسرح جريمة الإرهاب من منظور خرائط الفقر التعليمي:

فحسب الاحصاءات الرسمية لسنة 1998 أن نسبة الأمية في الجزائر قدرت بـ: 31.90% أي 7 ملايين و 172 ألف أمي⁽²⁰⁾ وأن المناطق التي تعاني من الإرهاب تنتشر في ها الأمية بنسب معتبرة خصوصا لدى الذكور، وهي الفئة الأوفر حظا للالتحاق بالجماعات الإرهابية.

إن إلقاء نظرة إجمالية على خرائط الفقر في المجال التعليمي نكتشف ما يلي:

- أن حوالي ربع البلديات 22% تتراوح بين الفقر المدقع والفقر في مجال التعليم.
- إن البلديات الأكثر فقرا (حوالي 92% منها) تقع في ولاية: المدية، عين الدفلة، الشلف، غيليزان، الجلفة، وأقل حدة تقع في كل من ولاية: معسكر، باتنة، تبسة، جيجل⁽²¹⁾.
- إن النقاط الساخنة أو الولايات التي اعتبرت المؤسسة العسكرية مصدرا للإرهاب تقع ضمنها البلديات أو على حافته.

3- خصائص مسرح جريمة الإرهاب من منظور خرائط فقر الصحة:

يبدو من قراءة خرائط الفقر الخاصة بالجانب الصحي الحقائق التالية:

- أن نسبة 53% من بلديات الجزائر تعاني من تدني المجال الصحي.
- أن نسبة 64% من بلديات الشمال والوسط تعاني ن سلبيات في المجال الصحي⁽²²⁾.
- إن النقاط الساخنة أو الولايات التي اعتبرت المؤسسة العسكرية مصدرا للإرهاب تقع ضمنها البلديات الأكثر فقرا في مجال الصحة أو على حافته.

4- خصائص مسرح جريمة الإرهاب من منظور خرائط فقر السكن:

إن إلقاء نظرة إجمالية على خرائط الفقر الخاصة بالمجال السكني تكشف ما يلي:

- أن نسبة 15% من البلديات وضعيتها جد حرجة في مجال السكن.
- أن نسبة 40% من البلديات وضعيتها متوسطة.
- أن نسبة 76% من البلديات الأكثر تضررا تقع بين شمال ووسط البلاد⁽²³⁾.

- أن النقاط الساخنة أو الولايات التي اعتبرتها المؤسسة العسكرية مصدرا للإرهاب تقع ضمنها البلديات الأكثر فقرا في مجال السكن أو على حافته.

مما سبق نخلص إلى أن الدراسات العسكرية والأمنية والتاريخية كشفت بعض العوامل المستقلة لظاهرة الإرهاب ، لكن استعمال المدخل الكارتوجرافي ساعد في كشف المحركات الأولية والباطنة لظاهرة الإرهاب في الجزائر، وقدم توضيحات مكملّة لصورة الواقع لا تحمل الشك ولا الخلاف.

رابعا: التكامل بين علم الاجتماع وجغرافيا الجريمة.

ليس يخاف على الجميع أن النظريات الواردة في التراث العلمي المفسرة لظاهرة الجريمة تميل إلى التفسير الحادي الجانب "فالاتجاه الفلسفي والاتجاه البيولوجي والاتجاه الاقتصادي وكذلك الاتجاه الاجتماعي والاتجاه النفسي...، إن أي منها لم يستطع أن يضع أسبابا مقنعة تؤكد صحة تفسيرها لأسباب الجريمة، بل لقد تعرضت أي من هذه الاتجاهات إلى انتقادات من الاتجاهات الأخرى، فلا تصلح وحدها لتفسير كافة حالات الإجرام والعنف، وغني عن البيان أن اهتمام الباحث لا يقتصر فقط على دراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية مستقلة عن المحيط بل يفضل أن يذهب اهتمامه إلى دراسة البعد المكاني أو الجانب الجغرافي للظاهرة الذي قد يعتبر من العوامل الأساسية المحركة للظاهرة، وقد أجد من المفيد إلفات نظر القارئ أن التوجه العلمي الحالي للبحوث الاجتماعية والنفسية لم يعد يؤمن بأن عاملا واحدا أيا كان هذا العامل يمكن أن يفسر السلوك الاجتماعي فلا وجود في الواقع لنظرية سليمة متكاملة يمكن أن تفسر السلوك الإجرامي تفسيراً كاملاً، وتعتمد على جانب واحد من الجوانب، وعليه فإن استخدام أكثر من حقل لتفسير ظاهرة الجريمة، يجعل الدراسة والتحليل أكثر عمقا وتفسيرها أقرب إلى الدقة والصواب وهذا ما يطلق خبراء المنهجية عليه "التكامل المعرفي".

يبدو إذن أن الاستعانة بالنظرية الجغرافية في دراسة الظواهر الاجتماعية يشكل خطوة نحو فهم واستيعاب البيئة موضوعيا، وكيفية تفاعل الإنسانية من التغيرات التي تطرأ على البيئات، ومن باب التفكير فقط، تنطلق النظريات الجغرافية الحديثة من أن البيئة ليست واحدة، فلا يقتصر الأمر تنوع البيئات الحيوية والطبيعية، بل أيضا وجود محتوى اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي وتشريعي، وظروف أخرى محيطية لها تأثيرها اليومي على أنشطتنا وعقائدنا وقيمنا، كما توجد الأعماق الإنسانية، ومنها البيئات المحولة بالخبرات الشخصية، وبالمعلومات المكتسبة عن طريق المعاملات الشخصية أو عن طريق وسائل الاتصال أو البيئات التي رسمها خيالها والمشارك فيها جميعها هو أن العنصر المكاني سائد فيها جميعا⁽²⁴⁾.

- في مستوى الملموس، فإن اللجوء إلى المقاربة السوسيو جغرافي للجريمة، له فائدة كبيرة، أهمها:
- إذا كان علم الاجتماع يتعامل مع الظواهر الاجتماعية والتكوين الاجتماعي فقط، نجد أن الجغرافيا تكمل هذا الجانب بأن يسعى إلى التوغل في معرفة مقدرا ارتباط الظاهرة الاجتماعية وعلاقتها بالظواهر الطبيعية.
 - إذا كان علم الاجتماع يهتم بوصف وتحليل حدود النظم الاجتماعية المتعددة، فإن الجغرافيا تكمل هذه الجوانب بتحديد أسباب اختلاف الأنماط الاجتماعية أو النظم المنتشرة في العالم، ثم العمل على إيجاد أكبر عدد من العلاقات بين هذه النظم، وذلك لأن الجغرافي في العالم، ثم العمل على إيجاد أكبر عدد من العلاقات بين هذه النظم، وذلك لأن الجغرافي الاجتماعي يركز على المكان والمجتمع معا، كما يعطي لكل العوامل الموجودة في المجتمع أهمية، بسبب أن المجتمع لا يتأثر بالعوامل الاجتماعية فحسب، بحيث أن المنطقة التي يتواجد فيها لها تأثير بالنسبة للمجتمع ولو نسبيا⁽²⁵⁾.
 - إذا كان علم الاجتماع يركز على التفاعل في المجتمع، فإن هذا التحليل لا يكتمل إلى بالتحليل الجغرافي الذي يركز اهتمامه على التفاعل في مكان معين، آخذا في كل النواحي البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل والنواحي التي تنعكس سلبا أو إيجابا على المجتمع البشري لأن السكان في حالة تغير من الناحيتين الكمية والكيفية وهذا ينعكس على البيئة الإنسانية في تغير مستمر.⁽²⁶⁾
 - لا وجود لخط فاصل بين الفرد والبيئة بل إن التفاعل بينهما يبلغ حدا كبيرا يجعل شخصية الإنسان نتاج تفاعل مستمر بين النواحي العضوية والنسبية.⁽²⁷⁾
 - تكشف المقاربة السوسيو جغرافية مختلف مسارات الجريمة في كل من المواقع الحضرية، وشبه الحضرية أو الريفية.
 - الحيز الجغرافي الذي ترتفع فيه معدلات الجريمة وبماذا تتميز تلك المناطق اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا عن تلك المناطق التي تنخفض فيها نسبة الجريمة.
 - التأكيد على أن الانحراف أو الإجرام لا ينشأ عن عامل واحد وإنما هو ناتج مجموعة من العوامل التي تساعد معا لتعزز في النهاية الموقف الإنحرافي أو ارتكاب الجريمة.⁽²⁸⁾
 - إن الأخذ بالمقاربة السوسيو جغرافية في البحث عن علة السلوك الإجرامي قائم على الأخذ من العلوم جميعا ومن المذاهب جميعها كل مل يتصل بحياة الفرد من النواحي العضوية والبيئية والاجتماعية، وأن هذه العوامل متشابكة

متفاعلة، فالسلوك الإنساني نتيجة للتفاعل بين مختلف قوى الفرد الجسمية والنفسية من ناحية، وبين مختلف مؤثرات البيئة التي يعيش فيها بما تتضمن عنصر هذه البيئة من عوامل اجتماعية واقتصادية ومناخية وأسرية وحضارية⁽²⁹⁾.

- لا يمكن إغفال أي عامل من العوامل المؤثرة في حياة الإنسان سواء كانت ذاتية أو عضوية أو نفسية أو خارجية في محيط البيئة التي تعيش فيها، سواء كانت هذه البيئة مادية أو معنوية.

- السلوك الإجرامي، هو نتاج لتفاعل جميع العوامل الذاتية والبيئة أي نتاج العوامل النفسية والجسمية والعقلية من جانب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والداخلية التي تتحدد في الفقر والسكن والعوامل الأسرية من جانب آخر، وأخير العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية الخارجية والتي تحدد في المدرسة والعمل والعوامل الأيكولوجية ووسائل الترفيه ووسائل الاتصال والإعلام والصراع الحضاري والقيم⁽³⁰⁾.

يلخص هذا المقال إلى اقتناع عميق مفاده أن دراسة ظاهرة الجريمة تميل إلى الأخذ بالتجاه المابين فرعي في البحث عن علة السوك الإجرامي، فهذه المقاربة قائمة على أن المشكلات الاجتماعية لها روابط تربطها بمختلف جوانب الحياة من النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية، وأن هذه العوامل متشابكة متفاعلة، فالسلوك الإنساني هو نتاج طبيعي للتفاعل بين مختلف الجوانب الذاتية والداخلية، وبين عناصر البيئة التي يعيش فيها بما تتضمن من عوامل اجتماعية واقتصادية ومناخية وأسرية وحضارية، فلا يمكن إهمال دور أي عامل من تلك العوامل، وأخيرا فإذا كانت الدراسات النفسية والاجتماعية تكشف العوامل الداخلية والخارجية، فإن المدخل الكارتوجرافي يقدم صورة فورية شمولية لمدى انتشار تلك العوامل وخصائص المناطق التي تنتشر فيها، ومن ثم يمكن كشف المحركات الأولية للظاهرة

قائمة المراجع:

- 1- Louis-Marie Morfaux : (matière ; Géographique)vocabulaire de la philosophie et des sciences humaines, Armand Colin, Paris, 1980.
- 2- مُحمَّد علي مُحمَّد وآخرون (مادة الجغرافيا): المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، (الاسكندرية)، 1985.
- 3- مُحمَّد السيد غلاب: البيئة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 49.
- 4- المرجع نفسه، ص 49.
- 5- المرجع نفسه، ص 50.
- 6- ريجينالد كوليدج: النظريات الجغرافية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 150، ديسمبر 1996، ص ص 62-63.
- 7- علي وهب: المجتمعات البشرية والأنماط المعيشية والسلوكية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص 12-15.
- 8- ديفدهربرت: جغرافيا الجريمة، ترجمة ليلى بنت صالح زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2001، ص 87.
- 9- مُحمَّد مدحت جابر: مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 30 عدد 1، جامعة الكويت، 2002، ص 98-99.
- 10- ديفدهربرت، المرجع المذكور سابقا، ص 21.
- 11- مدحتمدحت جابر: المرجع المذكور سابقا، ص 103.
- 12- المرجع نفسه، ص 106.
- 13- المرجع نفسه، ص 107-108.
- 14- جمال الدين بوزقابة: أشغال الملتقى الدولي حول الإرهاب- السابقة الجزائرية/ الجزائر 26-28/10/2022، الجزء الثاني، الوكالة الوطنية للنشر، الجزائر، 2003، ص ص 75-116.
- 15- محمود مقدم: الأفغان الجزائريون، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2002، ص 20.
- 16- بوسنة محمود: أشال الملتقى الدولي حول الإرهاب- السابقة الجزائرية/ الجزائر 26-28/10/2022، الجزء الأول، الوكالة الوطنية للنشر، الجزائر، 2003، ص 35-59.
- 17- جميلة الزين: أشغال الملتقى الدولي حول الإرهاب- السابقة الجزائرية/ الجزائر 26-28/10/2022 الجزء الأول، الوكالة الوطنية للنشر، الجزائر، 2003، ص 9-33.
- 18- جريدة الشروق الجزائري 2003/01/08، ص 12.
- 19- PNYD : Carte de Pauvreté en Algérie, Agence Nationale d'aménagement du territoire, Algérie ? mai2001 ? pp 6-19.

20- جريدة الخبر الجزائرية الخبر 2002/12/31، ص10.

21- PUND : OP.cit, 20-24.

22- PUND : OP.cit, 24-28.

23- PUND : OP.cit, 32-35.

24- ريجينالد كوليدج: المرجع المذكور سابقا، ص63-65.

25- علي وهب: المرجع المذكور سابقا، ص15..

26- حسين علي الفول: علم النفس الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص270.

27- المرجع نفسه، ص217.

28- المرجع نفسه، ص217.

29 - المرجع نفسه، ص219